

مساهمة السياسة النقدية في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة تحليلية للفترة (1990-2016)

الطالبة: تيتوش سهيلة

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

جامعة بومرداس، الجزائر

souhilatitouche@gmail.com

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة السياسة النقدية في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2017) في ظل تطبيق الإصلاحات الاقتصادية والمخططات التنموية الهادفة لدعم النمو الاقتصادي وذلك من خلال دراسة مسار السياسة النقدية بعد صدور قانون (90-10) المتعلق بالنقد والقرض. ولقد توصلت هذه الدراسات إلى أن السياسة النقدية في الجزائر تساهم بشكل ضئيل في زيادة النمو الاقتصادي لأنها لم تستطع تحقيق معدلات النمو المطلوبة، وهذا راجع إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات لتمويل مشاريعه التنموية.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، النمو الاقتصادي، العرض النقدي، قانون النقد والقرض.

Abstract : The aim of this study is to determine the extent of the contribution of monetary policy in fostering economic growth in Algeria during the period 1990-2017 in the light of the application of economic reforms and development plans which aimed at supporting economic growth in Algeria through studying the course of monetary policy after the issuance of the law on money and loan 10/90. The study has concluded that monetary policy in Algeria contributes little to increasing economic growth, due to the nature of the Algerian economy, which depends primarily on the hydrocarbons sector.

Keywords: Monetary Policy, Economic growth, Money supply, the law on money and loan.

مقدمة:

يعتبر النمو الاقتصادي أهم الأهداف التي تسعى إليها مختلف الحكومات، فهو المرآة العاكسة للوضع الاقتصادية والاجتماعية لها. لذا فقد نال حيزا كبيرا من الاهتمام بهدف معرفة مصادره ومحدداته للوصول إلى معدل الأمثل المستهدف من قبل الحكومات باستخدام السياسة النقدية، وعلى الرغم من اختلاف المدارس الاقتصادية حول دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي وحدود هذا الدور، إلا أن هناك اتفاق على أن السياسة النقدية في

مساهمة السياسة النقدية في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1990-2016)

مضمونها الأساسي هي التحكم في عرض النقود وإدارته على النحو الذي يقتضيه لتحقيق معدل نمو حقيقي أمثل مع المحافظة على استقرار الأسعار.

من خلال ما سبق، تتضح معالم الإشكالية التي نريد معالجتها وهي: ما مدى مساهمة السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016) ؟

للإجابة على هذه الإشكالية تم طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هو مسار السياسة النقدية بعد صدور قانون النقد و القرض ؟
 - ما هي أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي للتحكم في العرض النقدي ومراقبة النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة ؟
 - ما هو واقع تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة ؟
 - إلى أي مدى نجحت برامج الإصلاحات الاقتصادية والمخططات التنموية في تحقيق النمو الاقتصادي ؟
- هدفنا من هذه الدراسة هو معرفة مدى مساهمة السياسة النقدية في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016) في ظل الإصلاحات الاقتصادية و المخططات التنموية الهادفة لدعم النمو الاقتصادي ، وتسعى دراستنا إلى اختبار الفرضية التالية: إنّ الإصلاحات التي تمت في مجال السياسة النقدية لا تكفي وحدها لتحقيق المستوى المطلوب من النمو الاقتصادي إلا إذا كانت هناك إصلاحات على المستوى الكلي خاصة وأنّ الجزائر تعتمد و بدرجة شبه كلية على عائدات النفط لتمويل مشاريعها التنموية.
- وقصد الإجابة على هذه الإشكالية والأسئلة الفرعية المطروحة قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة محاور:
- المحور الأول: عموميات حول السياسة النقدية
- المحور الثاني: مدخل نظري للنمو الاقتصادي
- المحور الثالث: واقع السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر

أولاً: عموميات حول السياسة النقدية

1-تعريف السياسة النقدية : يمكن توضيح مفاهيم السياسة النقدية من خلال عدة تعاريف، فقد عرفت بأنها: "مجموعة من القواعد و الوسائل و الإجراءات التي تقوم بها السلطة النقدية للتحكم و التأثير في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة"¹ ، كما عرفت بأنها : "العملية التي تهدف إلى تنظيم كمية النقود المتوفرة في الاقتصاد الوطني بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية." ²، كما عرفت بأنها "العمل الذي يستخدم لمراقبة عرض النقود من طرف البنك المركزي لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية." ³ ، ويمكن تعريفها كذلك على أنها "مجموعة الإجراءات والتدابير اللازمة التي تسمح بتدخل

البنك المركزي مستخدما كل آلياته النقدية للتأثير على حجم الائتمان في إطار توسيعي أو تقييدي تحقيقا لأهداف السياسة النقدية الكلية.⁴

2- أهداف السياسة النقدية: تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف النهائية، وهي أربعة أهداف أساسية يطلق عليها بالمرعب السحري لكالدور⁵. (le carré magique de kaldor).

2-1 تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار: وهو أهم أهداف السياسة النقدية، حيث تسعى كل دولة إلى مكافحة التضخم وتجنب التقلبات الشديدة في الأسعار لتحقيق الاستقرار في مستوياتها، ومن ثم تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي.

2-2 تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات: يمكن أن تساهم السياسة النقدية في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات عن طريق قيام البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم الذي يؤدي بدوره إلى قيام البنوك التجارية برفع أسعار الفائدة على القروض، ومن ثم تقليل الطلب على الائتمان والطلب على السلع والخدمات، مما يخفض من حدة ارتفاع الأسعار داخل الدولة، وبالتالي تشجيع الصادرات وقليل الواردات ودخول رؤوس الأموال الأجنبية نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة محليا.

2-3 تحقيق التشغيل الكامل: للسياسة النقدية دور مهم في تحقيق العمالة وتخفيض البطالة عن طريق زيادة الطلب الفعال، فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة المعروض النقدي في حالة البطالة تنخفض أسعار الفائدة فيقبل رجال الأعمال على الاستثمار فيزداد بذلك الاستثمار والتشغيل معا.

2-4 تحقيق معدل نمو اقتصادي عالي: تعمل السياسة النقدية على تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع، وذلك بالتأثير على معدل الائتمان من خلال التوسع الائتماني في المعروض النقدي، فيزداد الاستثمار مما يترتب عليه زيادة الإنتاجية وارتفاع معدل نمو الناتج المحلي.

3- أدوات السياسة النقدية: من بين هذه الأدوات:

3-1 الأدوات الكمية: تتمثل في الوسائل التقليدية للبنك المركزي في مراقبته للنقد والائتمان وتتمثل في:

3-1-1 سياسة سعر إعادة الخصم: هي الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي من البنوك التجارية نتيجة تقديم قروض لها مقابل إعادة خصم ما لديها من أوراق مالية وتجارية للحصول على أموال من أجل تدعيم احتياجاتها النقدية، وزيادة قدرتها على منح الائتمان للمستثمرين، وبالتالي زيادة حجم الاستثمارات وتحقيق النمو الاقتصادي.

3-1-2 سياسة السوق المفتوحة: يقصد بها قيام البنك المركزي بعملية شراء وبيع السندات الحكومية أو الأوراق المالية في السوق المالي وفقا للحالة السائدة (ركود أو تضخم)، فيساهم بذلك في تخفيض أو زيادة حجم النقود المتداولة في الاقتصاد من خلال التأثير على قدرة البنوك التجارية في منح القروض. فعندما يدخل البنك المركزي كمشتري للأوراق والسندات في السوق المفتوحة يزداد عرض النقود ومنه توفير الأموال اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي.⁶

مساهمة السياسة النقدية في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1990-2016)

3-1-3 سياسة نسبة الاحتياطي الإجباري: تعد هذه السياسة من أهم الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي في الدول النامية، نظرا لغياب سوق مالي منتظم و حقيقي، حيث يقوم البنك المركزي بفرض نسبة معينة من إجمالي الودائع على البنوك التجارية للاحتفاظ بها كاحتياطي قانوني لديه في شكل وديعة دون فوائد لمواجهة أي طارئ في الطلب على الودائع من جانب المودعين (العملاء)، والتأثير على قدرة البنوك التجارية على منح القروض. فعندما يقوم البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني فهذا يؤدي إلى زيادة مقدرة البنوك التجارية على تقديم القروض، ومن ثم انخفاض أسعار الفائدة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاستثمارات وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي.⁷

3-2 الأدوات النوعية (المباشرة): هي تلك الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي بهدف التأثير على نوعية الائتمان، وذلك عن طريق توجيهه إلى المجالات المرغوبة لتحقيق أغراض اقتصادية معينة وتتمثل في:

3-2-1 سياسة تأطير القروض: يقوم البنك المركزي بتطبيق هذه السياسة في حالة حدوث تضخم عن طريق تحديد الحد الأقصى لحجم القروض، ووضع سقف أعلى للائتمان بحيث لا يمكن لأي بنك تجاوزه وذلك بهدف توجيه منح الائتمان.

3-2-2 السياسة الانتقائية للقروض: هدفها الأساسي هو التأثير على توجيه القروض نحو القطاعات الاقتصادية التي تؤدي إلى تحقيق التنمية، خاصة القطاعات الزراعية والصناعية من أجل تحفيزها، وذلك باستخدام الأساليب الانتقائية للقروض كتغيير مدة استحقاقها ومعدل فوائدها وإعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف.⁸

3-3 الأدوات الحديثة: وهي امتداد للأدوات الكمية والنوعية حيث يلجأ البنك المركزي إلى التدخل المباشر وذلك عن طريق أداتين هما:

3-3-1 الإقناع الأدبي: ويتمثل في التوجيهات والتوصيات والنصائح المباشرة التي يوجهها البنك المركزي للبنوك التجارية، من خلال عقد اللقاءات والاجتماعات مع مديري هذه البنوك بغرض تبادل الرأي ومحاولة إقناعهم بالسياسة النقدية التي يراها مناسبة دون اللجوء إلى إصدار أوامر وتعليمات رسمية.

3-3-2 إصدار التعليمات والأوامر: تتمثل في إصدار البنك المركزي لتعليمات وأوامر مباشرة للبنوك التجارية بخصوص ما ينبغي عليها ممارستها من نشاط في مجال الإقراض والاستثمار، بحيث تكون هذه التعليمات ملزمة وليست اختيارية تفصل فيها أنواع القروض المفضلة لدى البنك المركزي، وتوضع سقفا ائتمانية متعلقة بكل قطاع اقتصادي.⁹

ثانيا: مدخل نظري للنمو الاقتصادي

1- تعريف النمو الاقتصادي: يقصد بمعدل النمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، و هذا المفهوم يظهر:

- أنّ النمو الاقتصادي لا يعني فقط زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لا بدّ أن يترتب عنه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أنّ معدل النمو لا بدّ أن يفوق معدل النمو السكاني.

- أن تكون الزيادة في الدخل الفردي حقيقية و ليست نقدية، وهذا يتطلب أن يكون معدل الزيادة في الدخل الفردي يفوق معدل التضخم .

- أن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل وليست زيادة مؤقتة .¹⁰

2- محددات النمو الاقتصادي: هي العوامل التي تلعب دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي وتتمثل في:

2-1 كمية ونوعية الموارد البشرية: وهي تساهم في التأثير بشكل مباشر في الاقتصاد، فالزيادة في عدد السكان القادرين والراغبين في العمل تؤثر على إنتاجية العمل، وبالتالي على النمو الاقتصادي. وتعتمد نوعية الموارد البشرية على مجموعة من الخصائص أهمها قدرتها على الإبداع والتعليم والتدريب ومهارتها، ففي حالة ظهور نقص في الموارد البشرية الماهرة سيؤدي ذلك إلى إعاقة النمو الاقتصادي.

2-2 كمية ونوعية الموارد الطبيعية: وتتمثل في امتلاك الأراضي الصالحة للزراعة، وفرة المعادن والمياه والغابات وغيرها، حيث أنّ وفرتها وتنوعها يمثل عاملا مهما لتحقيق النمو الاقتصادي خصوصا إذا تمّ استغلالها بشكل مناسب.

2-3 تراكم رأس المال: وهو يتعلق بشكل مباشر بحجم الادخار الذي يمثل التضحية بالاستهلاك من أجل زيادة الاستثمار، وبالتالي الرفع من معدل النمو الاقتصادي. ويشمل تراكم رأس المال الاستثمار بنوعيه المادي والبشري، فالمادي يتمثل في المصانع الآلات ووسائل النقل وغيرها، البشري يتمثل في التعليم والتأهيل والتدريب والصحة.

2-4 معدل التقدم التقني: ويعني التقدم التقني والتكنولوجي الذي يحدث نتيجة للاختراعات والابتكارات ويؤدي إلى تطوّر منتجات جديدة و طرق إنتاج جديدة أكثر كفاءة من الطرق القديمة.

2-5 عوامل بيئية: يتطلب النمو الاقتصادي في أي بلد بيئة مشجعة سواء كانت هذه البيئة سياسية، اقتصادية اجتماعية أو ثقافية، فلا بدّ من وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو، ونظام قانوني لتثبيت قواعد التعامل التجاري، ونظام ضريبي لا يعيق الاستثمارات الجديدة ، واستقرار سياسي و حكم يدعم النمو الاقتصادي.¹¹

3- النمو الاقتصادي في ظل النظريات الاقتصادية:

3-1 النمو الاقتصادي لدى الكلاسيك: ركّز الفكر الكلاسيكي على أهمية رأس المال في عملية النمو الاقتصادي، واتجه إلى البحث عن أسباب النمو الاقتصادي في المدى الطويل، فلقد أرجعه سميث إلى تقسيم العمل، حيث اعتبر القطاع الصناعي في مقدمة القطاعات التي ترفع من معدل النمو الاقتصادي، كما يرى أنّ تراكم رأس المال يعتبر المحرك الأساسي لعملية النمو، أما ريكاردو فأرجعه إلى أرباح الرأسماليين. فالأرباح هي المحرك الرئيسي للنشاط والنمو الاقتصادي، ويرى أنّ الزراعة تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية لأنها تساهم في توفير الغذاء للسكان إلا أنّها تخضع لقانون الغلة المتناقصة. في حين ذهب مالتوس إلى اعتبار القطاع الصناعي كأهم مورد للثروة، و يرى أنّ النمو الاقتصادي ينتج عن هذا القطاع، حيث أنه يتمتع بتزايد الغلة نتيجة وجود الفرص المربحة لرؤوس الأموال، وسهولة

استخدام التقدم التقني فيه، و يعود له الفضل في إبراز أثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي، وتوصل إلى أنّ الزيادة السكانية تعيق عملية تراكم رأس المال، وبالتالي تعيق عملية النمو الاقتصادي.¹²

3-2 النمو الاقتصادي لدى النيوكلاسيك: ترجم الاقتصاديون النيوكلاسيك أفكارهم فيما يخص النمو الاقتصادي على شكل نماذج، حيث اعتبر نموذج هارود- دومار أنّ الاستثمار هو السبب الأساسي للنمو الاقتصادي وأنه لا يوجد إحلال بين رأس المال والعمل، ويهدف هذا النموذج إلى توضيح معدل زيادة الاستثمار حتى يمكن للدخل أن ينمو بشكل يعادل الزيادة في القدرة الإنتاجية باعتبار أن الاستثمار يزيد من القدرة الإنتاجية ويخلق الدخل¹³، فيما يركز نموذج صولو على إدخال التقدم التكنولوجي في عملية النمو، ويعدّ هذا النموذج امتدادا لنموذج هارود- دومار بحيث يركزان ويشكلان مشتركاً على أهمية الادخار والاستثمار كمحدد أساسي لعملية التراكم الرأسمالي، ومن ثمّ النمو الاقتصادي. غير أنّ صولو أضاف عنصر آخر من عناصر الإنتاج لنموذجه وهو عنصر العمل بالإضافة إلى عنصر التقدم التكنولوجي الذي يتحدد خارج النموذج.⁴¹، أما نموذج رامسي فقد اهتم بالتحكيم بين الادخار والاستهلاك، حيث أنّ الإيراد الجاري للأعوان الاقتصاديين يخضع لتفضيلات الأفراد فيما يخص استهلاكهم وادخارهم، وهدف هؤلاء الأعوان في هذا التحكيم تعظيم منفعتهم الحدية مع الأخذ بعين الاعتبار منفعة الأجيال القادمة.

3-3 النمو الاقتصادي في الفكر الحديث: وتتمثل في نماذج النمو الداخلي التي أرجعت النمو الاقتصادي لأسباب وعناصر داخلية في النموذج وجعلت من التقدم التكنولوجي متغيراً داخلياً، ويعتبر نموذج لوكاس من أهم نماذج النمو الداخلي بحيث ركّز على المكانة الخاصة لرأس المال البشري كمحرك للنمو، وبنى عليه نموذجه، واعتمد على فرضية أنه يمكن زيادة رأس المال البشري والمحافظة على عوائد حدية ثابتة عوضاً من تناقصها، مما يسمح باستمرار النمو الاقتصادي دون توقف. فكلما كان تسخير وقت كافٍ للتكوين من طرف الأفراد كلما ساعد ذلك على زيادة رأس المال البشري، أما نموذج رومر فقد أرجع النمو الاقتصادي إلى التراكم المعارف العامة، وبدا لرومر أن اليد العاملة ورأس المال غير كافيان لإبداع التصاميم. فكلما ازدادت المعرفة أصبحت جهود البحث و التطوير المعتمدة على رأس المال البشري منتجة أكثر، أما نموذج بارو فقد اعتمد على الضرائب كباب وحيد للإيرادات العامة، واهتم بالبحث عن الجباية الأمثل في تحقيق النمو، وكذا تحديد تأثير النفقات العامة المنتجة أو غير المنتجة في مسار النمو الاقتصادي، حيث أنّ تدخل الدولة عن طريق زيادة نفقاتها يحفز النمو الاقتصادي عن طريق تشجيع عملية الاستثمار.¹⁵

ثالثاً: واقع السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)

1- مسار السياسة النقدية في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض: عرف الاقتصاد الجزائري مرحلة انتقالية من خلال تبني نظام اقتصاد السوق الذي كان له أثر كبير على تطوّر الأوضاع والمؤشرات النقدية الداخلية من خلال فرض صندوق النقد والبنك الدوليين عدة إجراءات صارمة، وتجسد هذا الانتقال بصدور قانون (90-10) المتعلق بالنقد والقرض الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990، ويعد هذا القانون بداية الإصلاحات الجذرية، حيث تنص المادة

مساهمة السياسة النقدية في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1990-2016)

55 منه على ما يلي: تتمثل مهمة البنك المركزي في مجال النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني، والسهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية، ويوجه ويراقب بجميع الوسائل الملائمة توزيع القروض.¹⁶

1-1 الإطار القانوني و التنظيمي للسياسة النقدية: تمّ تحديد الإطار القانوني لعمليات بنك الجزائر بواسطة القانون (90 – 10) المتعلق بالنقد والقرض، و بعد أكثر من عشرية من تطبيق الإصلاح النقدي تمّ تعديل إطار الصلاحيات العامة لبنك الجزائر في 2001 بالأمر رقم 01-01 الصادر في 27-02-2001 وأهم ما جاء فيه الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض، كما تضمن هذا الأمر تعديل الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر دون المساس بمضمون القانون، بعد إفلاس البنكين الخاصين (بنك الخليفة و البنك التجاري والصناعي الجزائري) اتضح أن آليات المراقبة التي استخدمها بنك الجزائر ضعيفة، فصدر الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والذي احتفظ بجزء كبير من الأحكام المتعلقة بوسائل السياسة النقدية في القانون (90-10) مع تعزيز قواعد حسن السير في مجال صياغة وإدارة السياسة النقدية. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا الإطار القانوني الجديد أعطى مرونة أكبر لمجلس النقد والقرض في مجال تطوير الوسائل النقدية الملائمة، فبموجب المادة 62 من هذا الأمر يخوّل مجلس النقد والقرض بسلطات في ميادين تحديد السياسة النقدية وقواعد إدارتها ومتابعتها وتقييمها، تمت في 2009 مراجعة وتكملة الإطار التنظيمي المتعلق بتدخلات بنك الجزائر بموجب تنفيذ أهداف السياسة النقدية تماشيا مع التطورات على المستوى العالمي في مجال السياسة النقدية عقب الأزمة المالية الدولية، وعليه أصدر مجلس النقد والقرض النظام رقم 09-02 المؤرخ في 26 ماي 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية ووسائلها وإجراءاتها، مع هذا النظام الجديد تمّ تعزيز الإطار العملي للسياسة النقدية إضافة إلى ذلك تعطي الأحكام التشريعية الجديدة لأوت 2010 بموجب الأمر رقم 10-04 المعدل والمتمم للأمر 03-11 المتعلقة بالنقد والقرض إرساء قانونا لاستقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية، يتعلق الأمر هنا بإصلاح هام لإطار السياسة النقدية بإبراز أهمية استهداف التضخم.¹⁷

1-2 أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2016): ساهم قانون النقد والقرض بشكل واضح في تغيير مسار السياسة النقدية خلال التسعينات، ووفر السلطة النقدية مجموعة من الأدوات لتعديل السيولة المصرفية ومراقبة نمو الاقتصاد بحيث يعتبر توجه السياسة النقدية نحو استخدام الأدوات غير المباشرة لضبط هذه السياسات المرجع الأساسي لإصلاح أدوات السياسة النقدية، يمكن تلخيص هذه الأدوات كما يلي:

1-2-1 تأطير القروض البنكية: عرف منح القروض تأطير صارما للتحكم في نمو المجتمعات النقدية واختلف هذا التأطير تبعا للجهة التي تمنح لها هذه القروض .

مساهمة السياسة النقدية في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1990-2016)

- تأطير القروض الممنوحة للدولة: تم وضع سقف للقروض المقدمة للدولة من خلال قانون النقد والقرض، حيث يحدد المبلغ الأقصى للكشوفات الممنوحة للخزينة بـ 10% من الإيرادات العادية للدولة المحققة خلال السنة المالية السابقة، كما أن مدة تسديد هذه القروض لا يتجاوز 240 يوم في مجموعها.¹⁸
- تأطير القروض المقدمة لـ 23 مؤسسة غير مستقلة: لقد تم إجراء هذه الإجراءات في فترة إعادة هيكلة هذه المؤسسات للسماح لها بالحصول على الاستقلالية، و ضمان نفقات تسييرها من طرف بنك الجزائر، في إطار تنفيذ البرامج المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي، وقد تم فرض حدود قصوى على القروض الممنوحة من طرف كل بنك لهذه المؤسسات إلا أنه في نهاية 1992 تم التخلي عن فرض هذه الحدود القصوى، وبدأ في الاعتماد تماما على إعادة تمويل الاقتصاد.¹⁹
- تأطير القروض المقدمة للاقتصاد: وضع قانون النقد و القرض حدا أقصى لمستوى إعادة خصم القروض البنكية الموجهة للاقتصاد، فقد تم تحديد وقت إعادة خصم القروض البنكية المتوسطة الأجل بـ 3 سنوات على الأكثر تحت ضمانات وشروط محددة وهي مقسمة إلى فترات أقصاها 6 أشهر، مع العلم أن هذه القروض تتعلق بتطوير وسائل الإنتاج، تمويل الصادرات أو بناء العمارات السكنية.²⁰
- 1-2-2- معدل إعادة الخصم: لقد تم تعديل معدل الخصم منذ صدور قانون النقد والقرض تقريبا كل سنة بسبب النمو الشديد للكتلة النقدية، والذي يرجع إلى تحرير الأسعار، حيث قام بنك الجزائر برفع معدل الخصم إلى 10,5% سنة 1990 ثم إلى 15% سنة 1995 ليشهد انخفاض متواصلا إلى غاية 2004 أين بلغ 4% وبقي ثابتا إلى غاية سبتمبر 2016، حيث تم إعادة تنشيط عمليات إعادة خصم السندات الخاصة والعمومية وخفض معدلها إلى 3,5%، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (01): معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر خلال الفترة (1990 - 2016)

يُحسب ابتداء من	إلى	معدل إعادة الخصم
22/05/ 1990	30/09/ 1991	10،5%
01/10/1991	09/04/1994	11،5%
10/04/1994	01/08/1995	15%
02/08/1995	27/08/1996	14%
28/08/1996	20/04/1997	13%
21/04/1997	28/06/1997	12،5%
29/06/1997	17/11/1997	12%
18/11/1997	08/02/1998	11%

مساهمة السياسة النقدية في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1990-2016)

5%,9	08/09/1999	09/02/1998
5%,8	26/01/2000	09/09/1999
5%,7	21/10/2000	27/01/2000
6%	19/01/2002	22/10/2000
5%,5	31/05/2003	20/01/2002
5%,4	06/03/2004	01/06/2003
4%	30/09/2016	07/03/2004
5%,3	إلى غاية الآن	01/10/2016

المصدر: بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية، رقم 38، 39، 40، 41 (2017) ص 19

1-2-3 الاحتياطي الإجباري: حسب المادة 93 من قانون النقد والقرض يحق لبنك الجزائر فرض احتياطي إجباري يودع لديه من قبل البنوك في حساب مجمد، حيث لا يتعدى 28% من المبالغ المعتمدة كأساس لاحتسابه، مع إمكانية تجاوز هذه النسبة في حالة الضرورة المثبتة قانونا، وكل نقص في الاحتياطي الإلزامي يخضع البنوك و المؤسسات المالية لغرامة يومية تساوي 1% من المبلغ الناقص و التي تستوفي للبنك المركزي²¹، وبموجب التعليم رقم 16-94 الصادرة في أفريل 1994 بهدف تنظيم السيولة في الاقتصاد الوطني حدّد معدل الاحتياطي القانوني بنسبة 2,5% وبقيت هذه الأداة بدون تطبيق فعلي إلى غاية ديسمبر 2001، حيث دخلت حيز التطبيق نظرا لوفرة السيولة لدى البنوك وتحسن الوضع العام للاقتصاد²²، و الجدول الموالي يبين حركة الاحتياطي القانوني في الجزائر:

الجدول رقم (02): تطوّر معدل الاحتياطي الإجباري لدى بنك الجزائر خلال الفترة (2001-2016)

السنوات	200	200	200	200	200	200	200	200	200
	1	2	3	4	5	6	7	8	9
معدل الاحتياطي	3%	4%	6%	6%	6%	6%	5%	6,5%	8%
السنوات	201	201	201	201	201	201	201	201	200
	0	1	2	3	4	5	6		
معدل الاحتياطي	9%	9%	11%	12%	1%	1%	1%	8%	

المصدر: بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 05(2008)، رقم 30(2015)، رقم 41(2017)، ص 17

1-2-4 السوق المفتوحة: لقد تطورت السوق النقدية في الجزائر منذ صدور قانون النقد والقرض، حيث أعيد تنظيمها من طرف بنك الجزائر في إطار السوق المفتوحة، والتي تتمثل في بيع وشراء البنك المركزي في السوق النقدية للسندات العمومية التي لا تتجاوز مدتها ستة أشهر، وسندات خاصة قابلة للخصم ولمنح القروض، ولا يجوز في أي حال من الأحوال أن يتعدى المبلغ الإجمالي للعمليات التي يجريها بنك الجزائر على السندات العامة 20% من الإيرادات العادية للدولة.²³ ورغم أهمية عمليات السوق المفتوحة إلا أنها لم تعرف نجاحا نظرا لضيق السوق النقدية وغياب سوق مالية متطورة في الجزائر.

1-2-5 استرجاع السيولة: اضطر بنك الجزائر إلى اللجوء ابتداء من شهر أفريل 2002 إلى استعمال أدوات جديدة للسياسة النقدية لامتناس فائض السيولة، وتتمثل هذه الأدوات في: أداة استرجاع السيولة لسبعة أيام منذ أفريل 2002، وأداة استرجاع السيولة لثلاثة أشهر المدخلة في أوت 2005، وتسهيل الودائع المغلة للفائدة ابتداء من شهر جوان 2005، ثم إدخال آلية استرجاع السيولة لمدة ستة أشهر ابتداء من جانفي 2013. وتسمح هذه الإسترجاعات بامتصاص الأموال القابلة للإقراض في السوق النقدية بين المصارف، أما فيما يتعلق بالتسهيلات الدائمة (الودائع لدى بنك الجزائر ل 24 ساعة) التي يتم القيام بها على بياض وبمبادرة من المصارف، يتم مكافأتها بمعدل ثابت يعلن عنه بنك الجزائر، ويتغير هذا المعدل حسب تقلبات السوق وتطور هيكل ومعدلات عمليات وتدخلات بنك الجزائر²⁴، وبلغت السيولة المصرفية 2730,9 مليار دينار في نهاية 2014 ومع تراجع أسعار البترول تقلصت السيولة المصرفية لتبلغ 820,9 مليار دينار في نهاية 2016، و أمام الاتجاه التنافسي للسيولة خفض بنك الجزائر عتبات إسترجاع السيولة في هذه السنة.²⁵

2- واقع تطوّر معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990 - 2016): سعت الدولة الجزائرية لتحقيق النمو الاقتصادي وذلك بتسطير مجموعة من البرامج التنموية، و تشجيع الاستثمارات فبعد سنتين من انتهاء برامج الإصلاحات الهيكلية عادت الجزائر من جديد إلى العمل بالتخطيط جراء الانفراج المالي لاقتصادها من خلال ارتفاع أسعار النفط ابتداء من سنة 1999.

2-1 البرامج التنموية: وتتمثل هذه البرامج في:

2-1-1 برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 - 2004): يتضمن هذا البرنامج غلafa ماليا قدره 52,5 مليار دينار جزائري يتوزع كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم (03): عرض مقومات برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

طبيعة الأعمال	الدعم للفلاحة والصيد البحري	دعم الإصلاحات	التنمية المحلية	الأشغال الكبرى	الموارد البشرية	المجموع
مجموع رخص البرامج (مليار دج)	65,4	45,0	114,0	210,4	90,2	525,0
مجموع رخص البرامج (%)	12,4	8,6	21,7	40,1	17,2	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظروف الاقتصادية والاجتماعي لسداسي الثاني من

سنة 2001 ص 123

نلاحظ أنّ قطاع الأشغال الكبرى استحوذ على نصيب الأسد من مشاريع هذا البرنامج بنسبة 40,1 %، ثم قطاع التنمية المحلية بنسبة 21,7 % يليه قطاع الموارد البشرية بنسبة 17,2 %، ثم قطاع الدعم المباشر للفلاحة والصيد البحري وكذا دعم الإصلاحات بنسبة 12,4 % و 8,6 % على التوالي.

2-1-2 البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009): خصص له مبلغ 8705 مليار دينار جزائري، ويشمل هذا البرنامج الضخم في مضمونه خمسة محاور رئيسية كبرى²⁶، وتتمثل في:

- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان ب 45,41%؛

- برنامج تطوير الهياكل القاعدية 40,52%؛

- برنامج دعم التنمية الاقتصادية ب 8,02%؛

- برنامج تطوير الخدمة العمومية ب 4,85%؛

- برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة والإعلام والاتصال 1,19%.

3-1-2 برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014): خصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدره 21214

مليار دينار جزائري، ويشمل خمسة محاور:

- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان ب 45,42%؛

- برنامج تطوير الهياكل القاعدية 38,53%؛

- برنامج دعم التنمية الاقتصادية ب 16,05%؛

مساهمة السياسة النقدية في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1990-2016)

2-2 تطوّر معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر: عرفت معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر تقلبات من فترة إلى أخرى، وذلك راجع إلى الأوضاع الاقتصادية التي شهدتها العالم خاصة أوضاع السوق البترولية. وفيما يلي سوف نعرض معدلات النمو الاقتصادي من خلال الجدول أدناه.

جدول رقم (04): تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990- 2016)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل النمو %	0,80	1,20-	1,80	2,10-	0,90-	3,80	4,10	1,10	5,10	3,20
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو %	3,82	3,01	5,61	7,20	4,30	5,91	1,68	3,37	2,36	1,63
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016			
معدل النمو %	3,63	2,89	3,37	2,77	3,79	3,76	3,30			

المصدر: البنك الدولي، بيانات خاصة بنمو إجمالي الناتج المحلي في الجزائر (% سنويا) ، متوفرة على الرابط :

data-albankaldouali.org/indicator/ny.gdp.mktp.kd.zg . Consulté le 07/12/2017

انطلاقاً من معطيات الجدول أعلاه تعتبر الفترة (1990 - 1994) أسوأ فترة عرفها الاقتصاد الجزائري وهذا راجع أساساً لانخفاض أسعار البترول خلال هذه الفترة، والبطء في الإصلاحات المنتهجة في البلاد وسوء التسيير وضعف المؤسسات الاقتصادية، لكن ابتداء من سنة 1995 كانت انطلاقة النمو بعد عدة سنوات من الركود بفضل تسريع وتيرة الإصلاح لكن الاستثناء تحقق سنة 1997 بمعدل نمو 1,10% نتيجة الظروف المناخية السيئة وانخفاض الإنتاج الفلاحي والصناعي. ماعدا ذلك فقد استمر هذا النمو حتى نهاية الإصلاحات وبلغ أكبر معدل نمو بنسبة 5,10%، و ذلك راجع إلى انطلاق قطاع الصناعة في تلك السنة بالإضافة إلى الموسم الفلاحي الاستثنائي الجيد آنذاك. شهد معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال البدء في تطبيق برامج دعم الإنعاش الاقتصادي ارتفاعاً ليحقق بعدها سنة 2003 أفضل معدل بنسبة 7,20% وهذا بفضل استمرار ارتفاع أسعار البترول. لكن ابتداء من سنة 2006 تراجعت معدلات النمو بسبب التراجع النسبي لأسعار البترول لتصل إلى 1,63% سنة 2009، وهذا راجع إلى انهيار أسعار النفط بسبب الصدمة الخارجية الكبرى التي واجهها الاقتصاد الوطني سنة 2009 والتي نجمت عن

مساهمة السياسة النقدية في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1990-2016)

اشتداد الأزمة المالية الدولية والأزمة الاقتصادية العالمية²⁷، بينما ارتفع معدل النمو إلى 3,63 % سنة 2010 نتيجة تطبيق برامج توظيف النمو الاقتصادي، ثم تباطأ هذا المعدل من جديد سنة 2013 بنسبة نمو 2,77 % لأنه لم يتمكن التوسع المعتبر في قطاع الفلاحة والخدمات والبناء أن يعوض الأداءات الضعيفة لقطاع المحروقات الذي سجل تراجعاً لثمان سنوات متتالية منذ 2006 ، بالإضافة إلى انخفاض الاستثمارات العمومية . بينما ارتفع معدل النمو نسبياً في السنوات الثلاثة الموالية حيث بلغت في سنة 2014 نسبة 3.78 % نظراً لانتعاش قطاع المحروقات بعد 9 سنوات من الركود.²⁸

خاتمة :

- لقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي :
- يستعمل البنك المركزي جملة من أدوات السياسة النقدية لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال التحكم في العرض النقدي، فالزيادة في حجمه تؤدي إلى تشجيع الاستثمار وبالتالي تحقيق النمو.
 - تعتبر الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة على نظامها المالي والنقدي ضرورية لكن لم تكن كافية وحدها لانتعاش النمو ولم تأت بالنتائج المتوقعة، لأن التحسن الحاصل في المؤشرات المالية والنقدية والنمو الاقتصادي مرتبط بارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية.
 - ساعدت البرامج التنموية المسطرة على تسريع وتيرة النمو الاقتصادي والاستمرار في تعزيز الاتجاه الإيجابي للتوازنات الاقتصادية الكلية، وأهم النتائج المحققة ارتفاع نسبة النمو الاقتصادي إلى مستويات مقبولة.
 - تساهم أدوات السياسة النقدية بشكل ضئيل في زيادة النمو الاقتصادي لأنها لم تستطع تحقيق معدلات النمو المطلوبة، وهذا راجع إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بدرجة شبه كلية على عائدات النفط لتمويل مشاريعه التنموية.
 - النمو الاقتصادي في الجزائري هو نمو عابر مرتبط بالظرف البترولي العالمي.

التوصيات :

- بناء على النتائج المتوصل إليها، يمكن إعطاء التوصيات التالية:
- تنويع إيرادات الدولة والحد من التبعية لقطاع المحروقات من خلال إعطاء أهمية كبيرة لقطاع الفلاحة والصناعة والسياحة، ومنح مزايا للمستثمرين المحليين والأجانب لتشجيع الاستثمار.
 - دعم الجهاز الإنتاجي بالخبرات الإنتاجية والاستفادة من التكنولوجيات المتطورة.
 - التركيز على تركيز محددات النمو غير المتوفرة ، كالاستثمار في رأس المال البشري من خلال تحسين نوعية التعليم والتكوين ودعم البحث العلمي.

مساهمة السياسة النقدية في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1990-2016)

- منح إستقلالية أكثر للبنك المركزي فيما يخص السياسة النقدية دون تدخل الدولة .
 - أهمية و ضرورة الإعتماد على الإستثمار المنتج في القطاعات الخالقة للقيمة ، و ليس في القطاعات الربعية من اجل تحقيق نمو حقيقي و مستمر لا يتأثر مباشرة بتقلبات الظروف الخارجية التي لا يمكن السيطرة عليها .
- الهوامش والمراجع :

1. عبد المطلب عبد الحميد ، إقتصاديات النقود و البنوك ، الدار الجامعية ، الإسكندرية 2007 ، ص 272 .
2. خبابة عبد الله ، الاقتصاد المصرفي ، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة 2008 ص 199.
3. Jean pierre pattat, monnaie institutions financières et politique monétaire 4eme édition ; economica paris 1998 p 277
4. عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد الجزئي والمصرفي، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2012 ، ص 150.
5. Marrie delaplace, monnaie et financement de l'économie , edition dunod,paris , 2003, p 118
6. نزار سعد الدين العيسى ، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 289.
7. بسام الحجار، عبد الله رزق، الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010، ص 293 .
8. خبابة عبد الله ، مرجع سابق ، ص 210.
9. حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر، عمان ، 2010، ص 253-354.
10. محمد عبد العزيز عجمية ، التنمية الاقتصادية دراسة نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 2002، ص 57.
11. عبد الرحمان اسماعيل، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر، الاردن، 2004، ص 278-280 .
12. فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان ، 2006، ص 108-110.
13. فليح حسن خلف ، مرجع سابق ، ص 150.
14. مشورب ابراهيم، اشكالية التنمية في العالم الثالث، الطبعة الاولى، دار المنهل اللبناني، بيروت ، 2006 ، ص 31.
15. بهاء الدين طويل، دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر(1990-2010)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة ، 2016 ، ص 129 .
16. القانون رقم (90-10) المتعلق بالنقد والقرض ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، المادة 55 ، 1990 ، ص 527 .
17. بنك الجزائر، التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، 2012 ، ص 172-176 .
18. القانون رقم (90-10) المتعلق بالنقد و القرض ، المادة 78 ، 1990 ، ص 529

مساهمة السياسة النقدية في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1990-2016)

19. ماجدة مدوخ، أدوات السياسة النقدية في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، نوفمبر، العدد 23 ، 2011 ص 375 .
20. القانون رقم (90-10) المتعلق بالنقد والقرض ، المادة 71 ، 1990 ص 528 .
21. القانون رقم (90-10) المتعلق بالنقد والقرض ، المادة 93 ، 1990، ص 531 .
22. ماجدة مدوخ ، مرجع سابق ، ص 376.
23. القانون رقم (90-10) المتعلق بالنقد و القرض ، المادة 76 و المادة 77 ، 1990، ص 529 .
24. بنك الجزائر، التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر ، 2013، ص 148.
25. بنك الجزائر، التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، 2017، ص 129 .
26. بهاء الدين طويل ، مرجع سابق ، ص 207-208.
27. بنك الجزائر، التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، 2012، ص 07 .
28. بنك الجزائر، التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، 2017، ص 04 .